دور حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في المغرب ١٩٩٧ – تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٦

أ.د. محمود صالح الكروي
أستاذ العلوم السياسية / جامعة بغداد

المقدمة :

تشهد الحياة السياسية في المغرب هذه الايام أجواء الحملة الأنتخابية في أطار الأعداد والتهيئة للأنتخابات الشريعية المزمع أجراؤها في ٧ تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٦ . هذه الانتخابات هي الثانية في ظل الدستور الجديد لعام ٢٠١١ ، والتي تجري في ظل ظروف وطنية وأقليمية ودولية دقيقة يواجه المغرب فيها العديد من التحديات والاكراهات ، ومع ذلك فهي تكتسب أهميتها من خلال سعيها الى تعميق الاصلاحات وضمان الاستقرار وتوطيد الديمقراطية .ونظرا لما يمثله حزب العدالة والتنمية في المغرب من ثقل ودور وأهمية في خارطة الاحزاب السياسية المغربية بعد ما يقارب العقدين من الزمن على تأسيسه ؛ سواء برئاسته للحكومة بعد الانتخابات التشريعية في ٢٠١١ وأستمراره فيها ، أو من خلال مشاركته بثقل كبير في الترشيح للأنتخابات التشريعية الحالية من أجل المحافظة على موقعه الريادي والمتميز في الخريطة السياسية المغربية . وفي ضوء هذه الاهمية جاء أختياري للبحث في دور حزب العدالة والتنمية في الأنتخابات التشريعية في المغرب ١٩٩٧ – تشرين أول / أكتوبر ٢٠١٦ ، من أجل تسليط الضوء على دور هذا الحزب ومكانته في الانتخابات التشريعية منذ أول مشاركة له عام ١٩٩٧، مرورا بالمحطات الانتخابية التشريعية اللاحقة ومدى اسهامه فيها ، والنتائج التي حصل عليها ، وما يمكن توقعه من دور له في نتائج أنتخابات ٧ تشرين الاول/ أكتوبر . ولتحقيق ذلك أعتمد البحث على منهج البحث التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي من أجل بيان هذا الدور والتحديات التي واجهته والوسائل التي أعتمدها في تجاوز تلك التحديات وموقف الرهان الشعبي ومدى تفاعله معه . وتم تقسيم البحث على المحاور الآتية :

المحور الاول : دوره في الانتخابات التشريعية للعام ١٩٩٧.

شهد المغرب منذ مطلع تسعينات القرن العشرين توجها نحو الإصلاحات السياسية كان أولها الإصلاح الدستوري. وقد تمثل ذلك بدستور ١٩٩٢ ، ومن ثم دستور١٩٩٦ الذي وضع أسساً صالحة للتعاون الوطني بين الحكومة والمعارضة ، وكان المغرب يعيش في ظل أزمات داخلية وخارجية، وقد حث الملك الحسن الثاني ملك المغرب على المشاركة السياسية واصفاً إياها بالجهاد الأكبر في عمل مقدس[١].

تهدف الانتخابات التشريعية المغربية الى تحقيق مستوى من التوازن الذي تحرص المؤسسة الملكية على استمراره بين الاحزاب السياسية المؤتلفة في الحكومة وأحزاب المعارضة . واكتسبت الانتخابات التي جرت في ١٤/تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أهمية بالغة (لحركة التوحيد والإصلاح وجناحها السياسي حزب العدالة والتنمية)، بكونها أول انتخابات تشريعية يخوضها مناضلوها بعد انضمامهم لحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، واندماجهم بسياقات المبادئ العامة للمشاركة السياسية فكانت حصيلة مشاركتهم الفوز بـ تسعة مقاعد بمجلس النواب[٢]. وشكل هذا التاريخ أول دخول رسمي لحركة إسلامية مغربية (كحزب سياسي لا يحمل اسم الإسلام) إلى قبة البرلمان، لممارسة المهمة التشريعية إلى جانب الأحزاب الأخرى[٣]، بعد تبنيه لشعار (الأصالة،العدالة، التنمية) لهذه الانتخابات[٤]. والهدف من مشاركته السياسية بهذه الانتخابات هي[٥]:

- الحضور في مواقع المسؤولية.
- تأطير المواطنين، ودحض ما تعده الحركة لاتهامات علمانية موجهة للتيار الإسلامي.
- التأثير في الفضاء والثقافة السياسيين بما يحقق تشييد العمل السياسي وتوجيهه للارتباط بهوية البلاد وتخليق الحياة السياسية.
- وجرت الانتخابات مع التدخل الإداري لصالح مرشحي أحزاب أخرى والإقصاء من اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات والتزوير، هذه الخروقات تتحملها كلاً من الحكومة والأحزاب السياسية والناخبين اللذين قبلوا ببيع أصواتهم[٦].
- ركزت (حركة التوحيد والإصلاح) و(حزب العدالة والتنمية) على البعد الأخلاقي والهوياتي الإسلامي وضرورة توفره بالمرشح الملتزم الذي سيؤثر بالتزامه الديني والنزاهة الأخلاقية وخوفه من ربه ايجابياً على سلوكه السياسي والاجتماعي والأخلاقي والتشريعي. وبهذا الصدد، يحدد عبد الله باها (عضو قيادي في حركة التوحيد والإصلاح) مواصفات المرشح قائلاً : "بما أن الحزب ينطلق بوضوح من المرجعية الإسلامية، فقد حاولنا جهد الإمكان أن تكون هذه المرجعية واضحة لدى المرشح وأن يتوفر على حد أدنى من الالتزام، وتوخي الكفاءة و الأهلية في إسناد منصب النيابة[٧].

وكان رجال التعليم العالي والثانوي والمهندسين هم مرشحي حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح. واعتمد الحزب والحركة أسلوب التدرج في بداية دخوله للعمل السياسي من خلال عدم تغطيته لجميع الدوائر الانتخابية، مقدماً ١٤٠مرشحاً تطبيقاً لإستراتيجيته المرحلية. والتدرج بالعمل السياسي والسير وفق مسلسل الإدماج التدريجي لتجنب أية مفاجأة متوقعة تخل بالتوازنات المكروسياسية[٨].

كان ولا زال حزب العدالة والتنمية يعد المشاركة السياسية في الانتخابات نقلة نوعية ومهمة في مساره السياسي عززت مسيرة الانتقال الديمقراطي بالمغرب. لكنها انطبعت بتفشي التزوير، مما دفع بالحزب والحركة تقديم انتقادات للسلطة ومطالباتهم بأحقية إعادة الانتخابات التشريعية الجزئية في بعض الدوائر الانتخابية التي شابها التزوير بشكل واضح[٩]. وحصل تطور سنة ١٩٩٩ليرتفع عدد نوابه إلى ١٤نائباً، مما أتاح له تشكيل فريقهم البرلماني بقيادة الحقوقي مصطفى الرميد[١٠]. فانطلق العمل البرلماني للحزب بالإعلان عن ولادته، وكان أول موقف سياسي له بالتصويت بالإيجاب على مرشح (الاتحاد الاشتراكي) كرئيس لمجلس النواب لدعم تجربة التناوب التوافقي[١١]. وعبرت المجموعة البرلمانية عن موقف المساندة النقدية للحكم أثناء مناقشة التصريح الحكومي.

مارس حزب العدالة والتنمية أسلوب المساندة النقدية للحكومة بعد إعلامها بعيوبها للظواهر السلبية وبحسن نية لإسهامه بتحقيق الأمن والاستقرار للأوضاع السياسية التي يمر بها المغرب ودعمه لمسلسل الانتقال الديمقراطي معتمدا بمرجعيته على مفهوم الإصلاح وفق القاعدة المعروفة بالترجيح بين المصالح والمفاسد في تحديد الموقف[١٢]. و وفق الأسس التصورية لفلسفة المساندة النقدية بالإسلام، منطلقا من محورين أساسيين[١٣]وهما:

المحور الأول: المبدئي والمتمثل بحرص الإسلام على مد جسور التواصل والتعاون مع جميع الأطراف والمساهمة في خدمة الصالح العام وفق قوانين وعقود ومواثيق تضمن الأرضية لهذا التعاون المشترك .

أما المحور الثاني: فهو واقعي متمثلاً بأن المشروع التنموي لمغرب المستقبل لا يمكن أن ينجح إلا بإطار التوافق على المصلحة العامة.

ورفض الحزب المشاركة في الحكومة بحقيبة وزارية معتبراً هذا المنصب لا يؤهلهم لفرض كلمتهم على صعيد البرنامج ولا على السياسة الحكومية اللذان سيكونان من صنع الآخرين بحكم كونهم لا يشكلون إلا هامشاً صغيراً داخل هذه الحكومة[١٤]. وفي أكتوبر ٢٠٠٠ انتقل الحزب من المساندة النقدية للحكومة إلى أحزاب المعارضة معللاً تغيير موقفه السياسي للأسباب الآتية[١٥]:

- عجز الحكومة القيام بما وعدت به من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية والتعديل الحكومي لم يأت بجديد رغم مرور أكثر من سنتين فإنها لم تحقق إنجازات تساعد التجربة بالاستمرار.
- لقد تجرأت الحكومة على مخالفة الشريعة الإسلامية والتنكر لمبادئ الإسلام من خلال الإعلان عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية[١٦]، ومشروعات السلفات الصغرى.
- كانت المساندة النقدية شكلية، لأن الواقع الملموس الذي يقوم به الحزب منذ دخوله للبرلمان كان يمارس دور المعارضة من داخل ايديولوجيا، موقف المساندة النقدية، فالأمر مناقض و إلا كيف يقوم بمساندة الحكومة وفي الوقت نفسه (ينتقدها). وهذا يدخل بإطار البراغماتية السياسية للحزب والتباين الإيديولوجي بينه وبين الحكومة.
- استطاع فريق حزب العدالة والتنمية البرلماني أن يكييف مواقفه وتوجهاته على شكل مبادرات تشريعية، وتقديم المقترحات والتعديلات الخاصة بالأمور التي لها علاقة بالدين وخاصة قانون(السلفات الصغرى) (التسليف) لمحاربة الفقر والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والتقليل من ظاهرة البطالة. ولتسيير وتمويل المشاريع الاستهلاكية والخدمية والإنتاجية عبر تقديم القروض من طرف جمعيات متخصصة. بعد استحصال موافقة وزارة المالية قبل مزاولة هذا النوع من التمويل المعتمد على نظام الفائدة. والذي أثار سخط الإسلاميين و نددوا بالمشروع الحكومي (الربا) وتعميمه على الطبقات الفقيرة بالمجتمع المغربي. خصوصاً و أن القانون الحكومي شرع (الفائدة) وجعلها شرطاً من شروط منح السلفات الصغرى[١٧].
- تقدم الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بمجموعة مقترحات قوانين من بينها :[١٨]
- مقترح قانون يقضي بإنجاز مدونة الجمارك لمنع الاستيراد والتصدير من وإلى الكيان الصهيوني.

- مقترح للقانون ٢٠١٢–٧١ لتحديد سن موظفي أعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية المنخرطين بنظام رواتب التقاعد المدنية لتقليص سن التقاعد للمرأة بوجه الخصوص.
- وقدم الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية (٢٢٧٣) سؤالاً منها (١٨٤) شفهياً و(٢٠٨٩) تحريرياً.
- وطالب الفريق البرلماني بإخضاع العديد من التشريعات السياسية العمومية للبعد المرجعي الإسلامي وتقوية موقع الوزير الأول، وتوسيع سلطات البرلمان والتغيير الحضاري وفق المسالك الإسلامية لبناء الإنسان.
- طرح ملتمس الرقابة والذي لم يشهد أن طرحت هذه الآلية أو التلويح بالتهديد بخلاف التجربة التشريعية الأولى (١٩٦٢ – ١٩٦٥) والرابعة في مايو ١٩٩٠. ويتضح من خلال مقترحات القوانين للولاية التشريعية (١٩٩٧– ٢٠٠٢) إن حزب العدالة والتنمية ركز على القضايا التي لها علاقة بالدين بإطار الالتزام بالدفاع عن مرجعيته، وتفعيل مبدأ إسلامية الدولة، غير أن النقص العددي كان أحد المعوقات التي حالت دون التأثير على عمل الحكومة.

المحور الثاني : دوره في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٢.

جاءت هذه الانتخابات في ظل جو الاحتقان بعد أحداث ١١/سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاساتها على دول العالم الإسلامي من جهة. والاعتقالات التي شهدها المغرب بحق التيار الإسلامي على خلفية اكتشاف خلايا ما يسمى(السلفية الجهادية). مما ساهمت بحد ما بالتهويل منه. جرت الانتخابات التشريعية يوم ٢٧ أيلول– سبتمبر ٢٠٠٢ وبمشاركة ٢٦ حزباً بزيادة عشرة أحزاب عن اقتراع ١٩٩٧ التشريعي. بسبب التوسع و الانشقاقات التي شهدها الحقل السياسي والحزبي المغربي[١٩] وانتقال المغرب من الاقتراع الأحادي الاسمي الأكثري عن دورة واحدة إلى الاقتراع باللائحة. واستخدم هذا النمط الجديد بهذه الدورة الانتخابية. نتيجة لمناقشات بين مكونات الحقل السياسي المغربي، ضمن سياق مطالباتها بتطوير التجارب الانتخابية لما هو أحسن[٢٠]. شارك حزب العدالة والتنمية ببرنامج انتخابي مبني على الأسس التالية (نحو مغرب أفضل، أصالة، وسيادة، وديمقراطية، والعدالة، والتنمية)[٢١]. و صياغة وثيقة مرجعية سياسية، ضمنها برسالة بأنه : (حزب سياسي، وطني يسعى انطلاقاً من المرجعية الإسلامية وبإطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين بالإسهام ببناء مغرب حديث ديمقراطي مزدهر، متكامل، معتزاً بأصالته التاريخية ومسهم إيجابياً في مسيرة الحضارة الإنسانية[٢٢]. تقدم الحزب بـ

١٩٤ مرشحاً للمنافسة في ٥٦ دائرة انتخابية من مجموع ٩٦ منها بعموم المغرب[٢٣]. ويأتي ترشيح هؤلاء المرشحين على ضوء استراتيجية التحسب والتي تعكس ذكاء الممارسة والحساب السياسي الدقيق لتبديد مخاوف الطبقة السياسية من المد الإسلامي بعد أحداث ١١/أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي شكلت اختباراً صعباً لجميع الحركات الإسلامية[٢٤].وحتى لا يشكل ذلك تهديداً للخريطة السياسية المغربية[٢٥]. في ظل أول انتخابات تشريعية بعد تولي الملك محمد السادس للسلطة في ٢٣ / ٧ / ١٩٩٩. وكانت نتيجة الانتخابات التشريعية ان حصل الحزب على ٤٢ مقعداً في البرلمان المغربي من مجموع ٣٢٥ مقعداً. رغم مشاركته بـ ٥٦% من الدوائر الانتحابية[٢٦]. هذه النتيجة كشفت عن تحول حزب العدالة والتنمية المغربي الى حزب ذو وزن في الحياة السياسية الوطنية. وارتفع معها مستوى تأثيره ودرجة فعله بالمشهد السياسي بتبوؤه المركز الثالث في الخريطة السياسية لطبيعة السلوك الملتزم والمتدين الصادر عن عموم المنتمين للحزب وقد مثل ذلك رفع رصيد الثقة الشعبي له [٢٧]. بلغت نسبة المشاركة بهذه الانتخابات ٥١,٦% حسب إعلان وزارة الداخلية المغربية. وبهذا فالحزب قد أصبح ممثلاً للمشروع السياسي الإسلامي وتنفيذ الأجندة السياسية للحركة الإسلامية المغربية[٢٨]. وأعلن بأن هدفه ليس الوصول للسلطة، بقدر ما هو التأثير فيها والسعي لتقديم أفكار وحلول لمشاكل البلاد[٢٩]. يقول عبد الإله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية : "إن تبوء الحزب للمركز الثالث في الخريطة السياسية خضع لتأويلات وتفسيرات متعددة ومتناقضة، نابعٌ من نرجسية ذاتية، نال ١٣% من الوجود النيابي ليثبت بأنه حزب متوسط مستفيد جزئياً من بعض الأخطاء الحكومية التي ارتبطت من بعض الخطة المشؤومة حول إدماج المرأة وقانون السلفات الصغرى والتطبيع مع الكيان الصهيوني وتفاقم البطالة[٣٠]. وأكد الحزب تمسكه بالمرحلية والتدرج في العمل السياسي بغية طمأنة الأطراف السياسية وأنهم لا يريدون أكثر مما يكونوا شركاء في المسؤولية السياسية وليس بحساباتهم أن يكونوا أصحاب القرار السياسي. نظمت هذه الانتخابات في ظل استمرار ولاية حكومة عبد الرحمن اليوسفي إلى ما بعد اعلان نتائج نهاية الاقتراع وأشرفت على سيرها ، على عكس التقليد السابق الذي يقيل الحكومة عند الاستحقاق الانتخابي وتكليف حكومة تكنوقراط للإشراف عليها لمدة انتقالية[٣١]. وهناك نقطة تحول حصلت بهذه الانتخابات وبفعل نظام الكوتا[٣٢]. حققت المرأة المغربية حضوراً كبيراً بعد فوزها بـ (٣٥) مقعداً برلمانياً، وبذلك أصبح

المغرب يتصدر ترتيب الدول العربية على مستوى الحضور النسوي في المجالس النيابية، فارتفعت النسبة من ٠,٦% خلال الولاية التشريعية ١٩٩٧إلى حوالي ١١% في الولاية التشريعية ٢٠٠٢ حتى عدها الاتحاد البرلماني الدولي (تقدم ذو دلالة و سابقة في أفق وتحقيق ومشاركة أكبر للنساء و ترسيخ ديمقراطيتها)[٣٣] .ومن الظواهر التي أصبحت تميز الحياة السياسية المغربية هو ضعف المشاركة للمواطن إزاء الفعل الحزبي من خلال الانخراط بالتنظيمات الحزبية أو المشاركة بالاستحقاقات الانتخابية، لم تتخطى نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة ٥١,٦% حسب الإحصاءات الرسمية بل إن أقوى حزب سياسي لم يحصل فيها إلا على ١٠% من مجموع الناخبين[٣٤]. و أصبح المواطنون ينطقون بأسماء الأحزاب بأسماء أصحابها. وكانت الأحزاب المشاركة قد أغلقت مقراتها طيلة المدد الممتدة بين الاستحقاقات الانتخابية، وعززت هذه الظواهر الملاحظات الآتية:[٣٥]

- التقاعس بالتسجيل في اللوائح الانتخابية بالرغم من المجهود الإعلامي الحكومي.
- التراجع في المشاركة الانتخابية الديمقراطية عند المواطن بالفئة العمرية (١٩–٣٢) ، ولكنها بلغت نسبتها الأعلى عند الفئة العمرية التي تجاوزت أعمارها ٥٩، سنة والفئة العمرية من (١٥–٥٩) تعادل ٦١% من المواطنين المغاربة.
- نسبة المشاركة في البوادي أقل من نظيرتها بالمدن[٣٦].
- إن الاقبال الكثيف أو الضعيف على صناديق الاقتراع يعد مؤشراً قوياً بالاهتمام بالحياة السياسية والشأن العام، سلبياً و إيجابياً، بل ربما يعد أول المؤشرات و أكثرها دلالة، لأن الممارسة الديمقراطية السليمة تجد ترجمتها المباشرة والتعبير العقلي عنها بحصيلة الأصوات المعبر عنها التي تقف عند هذا الطرف أو ذلك[٣٧].

وعلى رغم ذلك ، فقد سجلت على هذه الانتخابات الملاحظات الآتية[٣٨]:

- استطاع المغرب أن يقدم صورة مختلفة مضيئة عن الراديكالية الإسلامية التي عرفتها بلدان أخرى من العالم العربي والإسلامي، ولم تنزلق لانتخابات الحزب أو الشخص الواحد رغم كونها لم تغير شيئاً من طبيعة الحكم، فبقي العرش هو الحاكم الأول والأخير.

- إن رياح الناخبين هبت بالاتجاه الذي تشتهي به سفن الإسلاميين مما عزز (الإختراق) الذي حققته الجماعات المعتدلة بالانتخابات السابقة. وهذا لا يعني أن الطريق أمام الإسلاميين

باتت مفروشة بالورود، بل إن الحجم الذي أعطي لحزب العدالة والتنمية كان مرهوناً بالضغوطات الإقليمية والدولية.

- إن هذه الديمقراطية سوف تظل معطوبة إن لم تقرن مسألة الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي لكي تقدم حلولاً للتحديات التي يواجهها المغرب.

- هذا الاستحقاق الانتخابي شكل أهمية مزدوجة للملك محمد السادس الذي أوفى بعهده الذي قطعه للشعب بأكثر من مرة ليتجنب المغرب (السكتة القلبية) التي أكدها والده الملك الحسن الثاني، بإشراك المعارضة الوطنية بقيادة شؤون البلاد، وإن بقائها خارج المجال السياسي للدولة يعني تحمل العرش(المخزن) وحده النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكارثية.

- أظهرت الأحزاب الوطنية والديمقراطية المغربية على اختلاف مرجعياتها الإيديولوجية اليسارية والليبرالية عن إحجامها الحقيقية و أوزانها الانتخابية. وبالرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على ٤٢ مقعداً والمرتبة الثالثة بفارق قليل عن (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) فانه (أُقصيَ) عن المشاورات السياسية لتشكيل الحكومة. فكان السياق السياسي الذي عايشه المغرب منذ تعيين أول وزير تكنوقراطي بعد هذه الانتخابات، مطبوعاً بالعديد من التراجعات المنهجية على المستويات السياسية والحقوقية والإعلامية[٣٩]. وتمكن الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية من تقديم ١١٤٥ تعديلاً على مشاريع القوانين منذ بداية الولاية التشريعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) و٢٥ مقترح قانون[٤٠]. ولم تتم الموافقة إلا على نص واحد منها، كنص تشريعي والمتعلق بتعديل مقتضيات المادتين ٦و٥ من القانون رقم ٩٩-٦٣ المتعلقة بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المؤجر والمستأجر (المكري، والمكتري) للأماكن المعدة للسكن للاستعمال المهني[٤١]. وأغلب مقترحات القوانين الأخرى قوبلت بالرفض الحكومي رغم تصويت الفريق البرلماني على ١٢٧ نصاً تشريعياً ذات أصل حكومي[٤٢]. واستقطب محور الدفاع عن الهوية الإسلامية للمغرب ومواجهة الانحراف من خلال التركيز على[٤٣]:

- مواجهة التشريعات الربوية، واقتراح اعتماد الصيغ الشرعية بالمجال الاقتصادي.

- مواجهة قرار منع عرض وبيع المصحف الشريف بمعرض الدار البيضاء الدولي للكتاب عام٢٠٠٠.
- التأكيد على الهوية الإسلامية للنظام التعليمي المغربي.
- إثارة تجاوزات الإعلام الوطني و حماية مكانة الإسلام بقانون الصحافة الجديد
- لجأ حزب العدالة والتنمية لآلية جديدة سميت (باللجان الاستطلاعية المؤقتة) لما لها من أدوار رقابية وسياسية، و ان كان لا يترتب على ذلك أية مسؤولية سياسية حيث قدم الفريق البرلماني ٣٣ طلباً حصلت الموافقة على٧منها فقط .
- مارس الفريق البرلماني الاضطلاع بدور المعارضة للحكومة ولسياستها طيلة الولاية التشريعية.

المحور الثالث : دوره في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧.

بدأ المغرب انتخاباته التشريعية عام ٢٠٠٧ بعدد كبير من الأحزاب والتنظيمات بلغ عددها ثلاثين حزباً. مما أثار العديد من التساؤلات والملاحظات لزاوية التقييم العددي والنوعي لتجربة التعددية الحزبية والتي كان المغرب سباقاً إليها في البلاد العربية. جاءت هذه الانتخابات بظروف محلية ودولية فعلى المستوى المحلي طرح مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية. ودولياً تنامي المد الإسلامي وتزايد الاهتمام بأهمية وأولوية مكافحة التطرف والإرهاب. وشعبية الحركات الإسلامية المعتدلة. والمشاركة بالمؤسسات السياسية بعدد من الأقطار العربية والإسلامية [٤٤].

جرت الانتخابات التشريعية يوم ٧/أيلول ٢٠٠٧ وهي الثانية بعهد الملك محمد السادس. وقدر عدد الناخبين اللذين أدلوا بأصواتهم ٣٧%، و٦٣% لغير المصوتين[٤٥]. أي ما يقارب ١٥,٥مليون ناخب من إجمالي الشريحة المؤهلة للتصويت. فكانت أدنى نسبة للتصويت في التاريخ السياسي المغربي. فوجهت صفعة قوية للأحزاب والعملية السياسية والسلطة باعتبار أن قوة المشاركة السياسية الانتخابية تضفي نوعاً على مشروعية النظام السياسي القائم على استقراره واستمراره. وأعلن حزب العدالة والتنمية في المغرب شعاره الانتخابي "جميعاً نبني مغرب العدالة"[٤٦]،مركزاً في برنامجه الانتخابي تعزيز الهوية الإسلامية المغربية كأساس لأولوياته المتعلقة بالدين بدل الإشارة للشريعة كإطار مرجعي إسلامي[٤٧]. وأجرى الحزب تنسيقاً مع (حزب القوات المواطنة) ، (حزب رابطة الحريات) خلال هذه الانتخابات وكانت ذات أثر محدود

في المشهد الحزبي وعلى بعض الدوائر الانتخابية[٤٨]. جرت الانتخابات وفق نظام جديد يرتكز على القائمة النسبية التي تقتضي بتصويت الناخبين على مجموعة من القوائم تتضمن كلاً منها عدد المقاعد المتنافس عليها داخل دائرة انتخابية كبيرة نسبياً[٤٩]. وعلى ضوء ذلك وُجِّهت الانتقادات لنظام القائمة النسبية، وكانت نتيجة الانتخابات أن حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى من حيث (الأصوات)، فيما جاء ترتيبه الثاني من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها[٥٠]. المبني على النسبية عبر اللائحة في دورة واحدة، لا يخول أي حزب استيفاء ما يزيد ٨٠مقعداً برلمانياً مهما اتسعت القاعدة الانتخابية لهذا الحزب[٥١]. تنافست هذه الأحزاب على ٣٢٥مقعداً برلمانياً، حصل فيها حزب العدالة والتنمية المغربي على المرتبة الثانية وبواقع ٤٦ مقعداً بـ ١٤% من الأصوات أي ما يقارب ٣٩٦, ٥٠٣ ألفاً[٥٢]. كان من المتوقع قبل الانتخابات أن يحقق الحزب وعلى ضوء استطلاعات الرأي العام الغربية والوطنية نتائج كبيرة ، حتى أن قياداته أعلنت جهاراً بأنها تستطيع الاستئثار بـ٧٠ أو ٨٠ مقعداً. ليشكل بذلك الكتلة الأقوى في البرلمان. ولكنه أضاف فقط ٤ مقاعد عن الانتخابات السابقة في ٢٠٠٢. مما شكل صدمة قوية لقياداته ولخصومه على حد سواء ، وارجع أعضاء الحزب النتيجة للأسباب الآتية[٥٣]:

- استعمال المال والرشوة من قبل المرشحين لشراء الذمم، وتلكؤ الإدارة بمنح الناخبين لبطاقاتهم الانتخابية.
- الحياد السلبي للسلطة تجاه التزوير وشراء الأصوات، حيث وقفت موقف المتفرج.
- مشاركين حزبين إسلاميين هما (البديل الحضاري) (وحزب النهضة والفضيلة) مما أدى لتشتت الأصوات المتعاطفة مع هذه الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.

تحولت الانتخابات التشريعية لعملية حسابية لتحقيق المنافع الذاتية والآنية سواء تعلق الأمر بالناخبين أو المنتخبين يسعى الطرف الأول أثناء كل تجربة انتخابية الحصول على أكبر قدر من المنافع والأموال عبر بيع صوته الانتخابي لأكثر من مرشح. اقتناعاً منه بعدم جدوى العملية السياسية برمتها. أما المنتخبون فيسعون لاستغلال مناصبهم لخدمة مصالحهم الشخصية والمادية.وتخضع لمنطق الربح والخسارة والمقارنة بين نفقات الوصول للمنصب وموارده[٥٤]. وحصل تراجع بعدد النساء المنتخبات خلالها. فتم انتخاب٣٤ امرأة فقط، كما لم تفز بالقائمة المحلية للمرشحين سوى أربع نساء[٥٥] ، ليسوا من مرشحي العدالة والتنمية. وأصدرت وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية بياناً طالبت فيه القيمين الدينيين بتفادي كل ما قد يفهم منه صراحة أو ضمناً القيام بدعاية ضد أو لفائدة مرشح أو هيئة سياسية أو نقابية. مطالبة الراغبين منهم للترشيح أو القيام بحملات انتخابية لفائدة بعض المرشحين تقديم طلباتهم لاعفائهم من مهامهم الدينية لمدة شهر كامل على الأقل قبل فتح باب الترشيح[٥٦]. وكشفت هذه الانتخابات عن ضعف وتحجيم دور الحركة الإسلامية واختلال التوازنات السياسية[٥٧]. ولم تفرز عن أغلبيات وازنة من شأنها تشكيل حكومة متقاربة من حيث التصورات والرؤى السياسية وحافظت على الطابع الفسيفسائي للبرلمان المغربي. وأصبح المواطن أمام ٣٠حزباً بشعارات متباينة[٥٨]. مما أدى لحدوث خلافات داخل البرلمان الأمر الذي لا يسمح بتشكيل حكومات متجانسة، مما ينعكس سلباً على الأداء الحكومي[٥٩]. وأعلنت وزارة الداخلية المغربية نسبة المشاركة في المناطق والأقاليم الصحراوية (بوحدور، العيون، السمارة، وارد) بأنها تجاوزت٦٠% لذا فإنها تحمل دلالات ورسائل مهمة موجهة للداخل والخارج بالانخراط والمساهمة بالحياة السياسية ومؤسساتها لتنمية المنطقة بإطار الوحدة ورفض الخيارات الانفصالية رداً على الدعايات والمغالطات التي يروجها خصوم وحدة المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي ضمن المغرب ومؤسساته[٦٠].

من عوامل العزوف السياسي في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ التي يمكن تأشيرها هي :

- أن العزوف السياسي في المغرب صيحة بوجه الفساد الانتخابي والسياسي الذي عمّر طويلاً كمعضلة اجتماعية وما يرتبط بها من إكراهات[٦١].
- عدم تمكن ما سميّ (بتجربة التناوب التوافقي) المعتمدة بالمغرب منذ ١٩٩٨ من تحقيق أهدافها ورهاناتها المعلنة في الإصلاح السياسي والتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي سليم، فأوجد في الوعي المجتمعي شرخاً أو تناقضاً مبرحاً بين الخطاب والفعل والمعلن والممارس والمتخيل والواقع والمنتظر والمأمول والمنجز والممكن. انقلبت آثاره سلبياً على المشاركة الانتخابية بشكل خاص[٦٢].
- استمرار غياب الديمقراطية الممنهجة لتوزيع الثروات ولمواقع السلطة والمناخ الموسوم بهشاشة العدالة الاجتماعية، يشعر بعض المواطنين كأنهم بمشاركتهم يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب اجتماعية واقتصادية وسياسية، فيكون ملجأهم

الانسحاب أو العزوف ومقاطعة السياسة وأهلها وعلمها[٦٣]. وشكل حزب العدالة والتنمية كتلة نموذجية يحتذى بها لحضور جلسات البرلمان ولجانه، مطالباً البرلمان بعدم التلكؤ في معالجة مسألة تغييب النواب، وفريقه البرلماني هم الأكثرية يتقدمون بأسئلة شخصية وخطية وبصياغة واقتراح المبادرات التشريعية وبتعزيز مسيرة المؤسسات التمثيلية والتشديد على نوابه بالشفافية ومكافحة الفساد والمحاسبة والإشراف على السلطة التنفيذية[٦٤].

- **المحور الرابع : دوره في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١.**

أثيرت مسألة صعود حزب العدالة والتنمية على رأس الحكومة مجموعة من مراكز الأبحاث بعد النتائج التي حصدها بالانتخابات التشريعية في السابع من أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٧ [٦٥]. أجريت هذه الانتخابات في ظل سياق دولي ومحلي أرخى بظلاله على الرأي العام الوطني[٦٦]. فعرف المغرب أحداثاً واحتجاجات خلال يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية ، تفاعل معها الملك محمد السادس بخطابه يوم ٩ آذار/ مارس ٢٠١١. راسماً خريطة طريق للدستور الجديد اعتمدت فيه المقاربة التشاركية في كتابة التعديل الدستوري وعرضه على الاستفتاء الشعبي وهي سابقة إيجابية بالتاريخ السياسي المغربي، مما ترك انطباعاً وارتياحاً لدى المغاربة[٦٧]. وتم المصادقة على الدستور في ١ تموز/ يوليو ٢٠١١ [٦٨]. فتطلع المغاربة لحياة سياسية خصبة[٦٩].إذ قلص الدستور بعض من صلاحيات الملك لصالح رئيس الحكومة. ولعب الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية دوراً محورياً في الإصلاحات الدستورية بتقديمه وثيقة مقدمة من طرف باقي الشركاء[٧٠]. ويتولى الحزب صاحب الأغلبية في انتخابات مجلس النواب رئاسة الحكومة[٧١]. أستخدم الحزب المناورة والذكاء السياسي في ظل ما سميّ بثورات الربيع العربي، حدساً سياسياً لتدبير الحكم، لأن الشارع المغربي يدب فيه الاحتقان الاجتماعي والسياسي نتيجة الفساد بمؤسسات الدولة، مقدماً نفسه بقدرته بالتعاطي مع قضايا المجتمع بمقاربة حديثة دون طغيان الخطاب الديني[٧٢]. فالحالة المغربية عرفت انفراجاً بعد ما سميّ الربيع العربي وإعطاء كلمة لصناديق الاقتراع والمؤسسات التمثيلية للتعبير عن انتظارات الشعب (فإنهم تنازلوا مؤقتاً) عن مطالبهم ريثما تتضح الصورة ، فالمواطن المغربي رفع الورقة الانتخابية عوض الحجارة في الشارع[٧٣]. جرت الانتخابات التشريعية يوم ٢٠١١/١١/٢٥ حصل فيها حزب العدالة والتنمية على ربع مقاعد

البرلمان بفوزه بـ ١٠٧ مقعداً (٢٧,٠٩%) من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣٩٥ مقعداً. كانت نسبة المشاركة متدنية جداً، فقد وضعت ٤,٥ مليون ورقة اقتراع من أصل ٢٤ مليون مغربي راشد[٧٤]. ولم يحقق الحزب الأغلبية المريحة[٧٥]. ووصلت نسبة المشاركة الشعبية فيها ٤٥,٤٠% ، ورفع الحزب شعار (محاربة الفساد والفاسدين) والذي أكده مصطفى الخلفي أحد قياداته والناطق الرسمي باسم الحكومة بإحدى لقاءاته الحزبية (إن العهد الذي يسير عليه المغاربة وحزب العدالة والتنمية هو محاربة الفساد وتدعيم الحكامة الجيدة) [٧٦]. شارك بالانتخابات ٣٠ حزباً. رشحوا ٧١٠٠ مرشح خصص ٦٠مقعداً للنساء، و ٣٠ مرشحاً دون الأربعين من العمر[٧٧]. راقبها ٤٠٠٠ مراقب عربي ودولي، قالوا أنها جرت بظروف مشجعة ومطالبين السلطات المحلية بإجراء تحقيق حول بعض حالات الضغوط التي تم تسجيلها[٧٨].

هذا الفوز لا يرتقي لحالة الاكتساح الذي تحدث عنه قادة وأنصار حزب العدالة والتنمية لأن نمط الاقتراع في المغرب لا يسمح لجهة ما باحتكار المشهد السياسي وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية تساعد على عدم تركيز الأصوات[٧٩]. ويحول دون بلوغ الأغلبية المطلقة أو لعدم بلوغ عتبة المشاركة المطلقة[٨٠]. وأنها انتصار للمغرب بكل مكوناته[٨١]. والاكتساح لن يحدث في المغرب لأنه لا يدرك طبيعة المغاربة ، فالإسلام دين الدولة والملك أميراً للمؤمنين، ومعروف بغناه الثقافي وتنوعه الديني[٨٢]. وأكدت الانتخابات اعتزاز المغاربة وثقتهم بالمؤسسة الملكية وتحقيق لمستوى عالٍ من التوافق مع رؤى الملك محمد السادس. الذي تجلى بالتواصل من خلال الحوار الإيجابي لإقرار الإصلاح الدستوري بعيداً عن ممارسة العنف[٨٣]. وما أبداه سلوك إيجابي متحضر وواعٍ للتحديات التي تواجهه بالعقل والشجاعة والتروي والحكمة[٨٤]. أعطى فوز حزب العدالة والتنمية الرغبة في التغيير لدى الهيئة الناخبة التي اقتنعت بجدوى الذهاب لصناديق الاقتراع ففاجأت الرأي العام والحزب نفسه[٨٥]. وبهذا يكون عبد الإله بنكيران قد وصل لهدفه بعد ٣٥ عاماً من العمل السياسي[٨٦].وفوز حزب العدالة والتنمية بهذه الانتخابات يرجع لأسباب عديدة منها :

أ- **حسن تقديم حزب العدالة والتنمية أنفسهم بأنهم الفئة السياسية الوحيدة التي لم تمارس الحكم ولم تلطخها السلطة أو الفساد**[٨٧]يقول الدكتور ميلود بالقاضي أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية بأن فوزهم يمثل ظاهرة سوسيولوجية تستحق البحث

للتصاعد التدريجي المثير للحزب[٨٨]. وبانضباط المناضلين اللذين يشكلون جيشاً انتخابياً[٨٩]، وعزز ذلك قول عبد الإله بنكيران: "نحن في المغرب نعرف الاستمرارية الكامنة في استمرارية الحكومة واستقرار المغرب واستمرارية صورته الحسنة" [٩٠].

ب-**إن حزب العدالة والتنمية يمتاز بالواقعية السياسية وقد تجلى ذلك** باحتكاكه بمعترك الصراع الإيديولوجي والمنافسة الانتخابية، فاعتمد على رؤية سياسية أصلاحية راهنت بالعمل من داخل المؤسسات الرسمية لمنطق الحكم والدولة والسياسة وسعيه لفهم السياسات العمومية والمنتهجة من قبل الحكومات السابقة وتقييمها ومن موقع المعارضة السياسية[٩١]. والتجربة التي تشكلت لديه بعد ثلاث عقود من الصراع الفكري والتدافع القيمي، سجل حضوراً متميزاً في النقاش المجتمعي وتواجده بمختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، مما أهلّه باستحقاق تصدر المشهد السياسي بهذه الانتخابات بأجواء نزيهة[٩٢].

ت-**الدينامية و (الشباب)**، وهذا العامل الذاتي الذي تقدم به الحزب لتوفره لدينامية قوية وقدرته على كسب الشباب ومنحهم القيادة، مقابل شيخوخة قيادات الأحزاب السياسية الأخرى، فالدينامية النسائية كسرت النمطية التقليدية للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية[٩٣].

ث-**تعاطف الناخبين**، استطاع الحزب الفوز بعواطف شريحة واسعة من الناخبين: بتقديم أنفسهم كضحية لمؤامرات الأحزاب السياسية. وضغط وظلم سلطات النظام عليهم، لأن السلطة شكلت جبهة سياسية من الأحزاب المحسوبة عليها لمواجهتهم في هذه الانتخابات ، ولم ينفذ الحزب بجلده مما كان يدبر له ألا بفضل الحراك الشعبي في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١ الذي عرفه المغرب[٩٤]. ولاسيما بعد تأسيس (حزب الأصالة والمعاصرة) عام ٢٠٠٨ بقيادة فؤاد عالي الهمة صديق للملك ومنافس لحزب العدالة والتنمية . الا انهم اختاروا الخطاب الأقرب للشريحة الأوسع للناخبين التي تعاني التهميش ، مما جعلها موضوعياً تنجح لمن نجح بإقناعها بمظلوميتها[٩٥].

ج- **غياب المنافسة** ، ظل حزب العدالة والتنمية وداعمته الروحية وجناحه الدعوي (حركة التوحيد والإصلاح)، وحدهما يملكان الساحة السياسية، بغياب المنافس الإسلامي المفترض، فحصد الحزب أصوات إسلاميّ المملكة ومن باب (الأقربون أولى بالمعروف)، فارتكب المنافسون أخطاء كثيرة على مستوى تطوير اللحظة التاريخية وتناقضات المشهد[٩٦].

م – الخطاب الديني ، جرى بهذه الانتخابات توظيف الدين بالسياسة، وهي النقطة التكتيكية التي استخدمها الحزب واللذين يسمونهم إسلاميو القصر[٩٧]. يتقدم نظرائه من الأحزاب المتنافسة التي اتهمت باستخدام الدين بالسياسة ولكنها فشلت ، لكون خطاب حزب العدالة والتنمية المغربي كان خطاباً مقنعاً قائم على الحد الأدنى من المصداقية الدينية، و ظل مدركاً لأهمية الحفاظ على هيئة دعوية تمنحه المصداقية في حراكه السياسي عند جمهور عريض من المتدينيين[٩٨].

خ- تشكيل حكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية ، ترتب على فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات أن كلف بتشكيل الحكومة مرة ثانية. تبدو تجربة الإسلاميين المغاربة على رأس أول حكومة ائتلافية تشكلت بعد التعديلات الدستورية عام ٢٠١١ ناجحة[٩٩]. وشعبيتهم مازالت عالية، وبدأوا بسلوك المبالغة بالبرغماتية للحفاظ على مواقفهم بهرم السلطة بأي ثمن، حتى لو تطلب ذلك التخلي شبه الكلي عن مواقفهم السابقة[١٠٠]. رغم تفاقم مديونية المغرب لتناهز ٥٧.٨% من الناتج الداخلي الخام، حسب تصريح وزير الاقتصاد والمالية[١٠١].فطبيعة مكونات حكومتي عبد الإله بنكيران ولجؤهما لتبني خطاب مهادن وتقليدي عوض التدبير التأسيسي. لا تعبر عن التذبذب الإيديولوجي للتشكيليتين الحكوميتين بل عن هيمنة نزعة البراغماتية بتدبيرها للسياسات العمومية وسيطرة النزعة الانتخابية على خطابها وقراراتها[١٠٢].

المحور الخامس : دور الحزب في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦ .

تجري الانتخابات التشريعية المزمع أجراؤها في المغرب في ٧ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠١٦ ، في ظل ظروف وطنية وأقليمية ودولية معقدة ، يواجه المغرب فيها العديد من التحديات والاكراهات ، وهي ثاني أنتخابات تشريعية في ظل دستور عام ٢٠١١ ، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الاولى وتولى رئاسة الحكومة عبدالاله بنكيران الامين العام للحزب في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ . علما أن حزب العدالة والتنمية الذي يقود التحالف الحكومي المغربي، هو من بين أبرز المستفيدين من الانتخابات الجهوية والبلدية التي نظمت في ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ ، وحصل على المرتبة الاولى في الانتخابات الجهوية، والمرتبة الثالثة في الانتخابات البلدية. إذ فاز بـ ١٧٤ مقعدًا من ٦٧٨ مقعدًا في المجالس الجهوية (٢٥,٦%) تلاه خصمه حزب الأصالة والمعاصرة (ليبرالي معارض) بحصوله على ١٣٢ مقعدًا (١٩,٤%) وحزب الاستقلال (وطني محافظ معارض) الذي حصل ١١٩ مقعدا (١٧,٥%) [١٠٣]. وفي هذه الانتخابات اختار المغاربة ولأول مرة أعضاء المجالس الجهوية مباشرة، جاء حزب العدالة والتنمية في الطليعة في ثلاث من المدن الأربعة الكبرى عدديا في المغرب، و المدن

الكبرى الثلاث هي : الدار البيضاء والرباط وفاس، وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات المحلية ٥٣,٦ بالمئة بحسب الارقام الرسمية اي بزيادة طفيفة عن انتخابات ٢٠٠٩ (٥٢,٤ بالمئة.)[١٠٤]. لذلك تأتي هذه الانتخابات في ظل ظروف سياسية وطنية تتسم بأشتداد التنافس بين الحزبين الأكثر تأثيرا سياسيا في الساحة المغربية وهما : حزب العدالة والتنمية وحزب الاصالة والمعاصرة من جهة والى حد ما حزب الاستقلال من جهة أخرى ، من اجل الحصول على المرتبة الاولى في انتخابات مجلس النواب لتولي رئاسة الحكومة ، ولكن ليس بمقدور الانتخابات التشريعية المغربية السابقة والحالية ان تفرز تداولآ حقيقيا على الحكم ، ولن يتأتى لها ذلك ما دام النظام الانتخابي المعتمد لا يسمح ببروز حزب ذي أغلبية مريحة أو قطب حزبي منسجم مثلما هو موجود في الديمقراطيات العريقة ، لان السلطة تعمل دائما بمبدأ توازن القوى السياسية لتأمين بقاء النظام ، بحيث تضمن ألا يطغى حزب معين على الخريطة السياسية ، لهذا تريد مشهدا سياسيا متوازنا تستطيع ضمان القيادة والسيطرة عليه ، لكل ذلك تسعى الاحزاب الاخرى مثل : التجمع الوطني للاحرار والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي لتعزيز رصيدها الانتخابي لتقوية موقعها التفاوضي عند تشكيل الحكومة القادمة ، والبعض الاخر من الاحزاب السياسية تصارع من أجل البقاء في المشهد السياسي [١٠٥] . يقابل ذلك ظهور أزمة خفية بين حزب العدالة والتنمية والدولة من خلال مجموعة أجراءات أتخذتها وزارة الداخلية بأصدارها لعدد من البيانات ضد حزب العدالة والتنمية، وترويج بعض الشائعات من قبيل تجميد الملك لمهام رئيس الحكومة بسبب أنتقاد الاخير لما يسميه ب" التحكم ".[١٠٦]. إلا ان المدة التي قضاها حزب العدالة والتنمية داخل السلطة أتاحت له الاقتراب من المؤسسة الملكية ، وهو الأمر الذي أقلق احزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الاصالة والمعاصرة ، لأستشعارها بأن التنافس صار داخل الدار وفي مربع السلطة نفسه لا من خارجها ، وقد أزالت سنوات الحكومة الماضية مخاوف مسبقة كانت للمؤسسة الملكية تجاه حزب العدالة والتنمية ، وأبانت أمكانية التعايش معه [١٠٧].

الحملة الانتخابية:

انطلقت الحملة الانتخابية رسميا في عموم المغرب يوم السبت ٢٤ / ٩ / ٢٠١٦ وتستمر إلى يوم الخميس ٦ تشرين الأول / أكتوبر. يشارك في هذه الانتخابات البرلمانية المباشرة ٢٩ حزبا سياسيا من مختلف التوجهات السياسية ما بين محافظة وليبرالية ويسارية وأسلامية ،وهي أحزاب تبدو هوياتها متقاربة ومتشابهة أو متداخلة أحيانا كثيرة ، فضلا عن غلبة الطابع الشخصي على ظهور بعضها ، بفعل حركة الانشقاقات الحزبية . فيما يقاطع الانتخابات حزبان هما "النهج الديمقراطي" (يسار ماركسي)، والحزب المغربي الليبرالي (يمين)، فضلا عن

جماعة العدل والاحسان ، وهي جماعة اسلامية غير مرخصة ، " لكن لها حضور واسع في الساحة المغربية " [١٠٨]. يبلغ عدد المغاربة الذين يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات المسجلين في اللوائح (قوائم) الانتخابية ١٥ مليونا و٧٠٢ ألف و٥٩٢ ناخبا وناخبة، حسب ما أعلنته اللجنة الحكومية المشرفة على الانتخابات التي يرأسها وزير الداخلية محمد حصاد ووزير العدل مصطفى الرميد [١٠٩]. كما اعلن المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب يوم ٧ / ٩ / ٢٠١٦ ، أنه اعتمد اربعة الاف ملاحظ دولي ومحلي لمراقبة سير عملية الانتخابات التي ستشهدها البلاد يوم السابع من تشرين الاول / اكتوبر ، وذكر المجلس ، الذي يتولى منح الاعتمادات في هذا الشأن ابرز المنظمات التي ستراقب هذه الاستحقاقات : الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمعهد الوطني الديمقراطي الامريكي والمرصد الانتخابي لجامعة مدريد المستقلة وشبكة الانتخابات في العالم العربي، فضلا عن المنظمة اليابانية "مجموعة الأبحاث الدولية للدراسات الناشئة وعبر الإقليمية" والمنظمة العربية لحقوق الانسان [١١٠]. لضمان مزيد من الشفافية والنزاهة للانتخابات . وتهدف الانتخابات الى أحداث نقله نوعية في سلم الانتقال الديمقراطي ، وأعادة الاعتبار الى العمل السياسي . وقد افتتح عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية، الحملة الانتخابية لحزبه "العدالة والتنمية"، الذي يقود الحكومة، معربا عن ثقته بتصدر حزبه الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها جاء ذلك في كلمة له خلال مهرجان خطابي اثناء افتتاح الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية يوم الأحد ٢٥ / ٩ / ٢٠١٦ بالعاصمة المغربية الرباط .خاطب بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الحاضرين في المهرجان الذي نظمه الحزب بملعب الأمير مولاي عبدالله بالرباط وحضره اكثر من ٢٠ الف من اعضاء وانصار الحزب ، حسب تقديرات المنظمين قائلاً : " حضوركم بهذه الكثافة دليل منكم على ان حملتنا الانتخابية حقيقية وستتوج بالنصر " [١١١]. وهذا مايفسر ترشيح الحزب لأغلب وزرائه ورموزه في هذه الانتخابات ، وتغطيته لجميع الدوائر الانتخابية ، والتطلع الى جعل الانتخابات أستفتاءاً على تجربته في الحكم والحصول على تجديد الثقة في الحزب لقيادة الحكومة لولاية ثانية . ورغم الأنتقادات الكثيرة الموجهة للحزب إلا ان الحملة الانتخابية له ستركز على أستراتيجية الدولة التي تهدف الى " الاصلاح ضمن الاستمرارية " في علاقتها بالشعب ، وهذا يتناغم وشعار الحزب المركزي " الأصلاح ضمن الاستقرار " ، كما ستتمحور الحملة الانتخابية للحزب حول أهم انجازات الحكومة : اصلاح التقاعد ، واصلاح صندوق المقاصة ، والغاء التوظيف المباشر ، واقتطاع أيام الأضراب ، وزيادة منحة الطلبة وعدد الممنوحين ، واقرار دعم مالي للارامل والمعاقين ، توسيع التغطية الصحية ، وتنزيل قرار التعويض عن البطالة ، وتخفيض ثمن بعض الأدوية[١١٢] . يعزز هذا الموقف تنامي الرصيد الشعبي للحزب منذ أول مشاركة له في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧ وتمكنه من تنمية هذا الرصيد وتطويره وقد تمثل ذلك بالنتائج التي حصل عليها في الانتخابات الجهوية والبلدية التي جرت في ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، والتي توجت بفوزه في رئاسة خمس جهات من مجموع أثنتي عشرة جهة ،و صولا لقوة حضوره في هذه الانتخابات ، وتبقى من نقاط القوة التي تحسب لصالح الحزب هو تمكنه من القيادة والسيطرة في إدارة الحكومة ومؤسساتها في ظروف دولية واقليمية ووطنية صعبة جنبت الشعب المغربي تداعيات الارهاب الذي عم أغلب الدول العربية وما سمي بموجة الربيع العربي ، وتمكنه من مواجهتها وتحقيق مستوى متميز من الامن والاستقرار في المغرب .كما ان غياب التنافس في البرامج الانتخابية بين الاحزاب السياسية هو الاخر يشكل نقطة قوة لصالح

حزب العدالة والتنمية ، فالمتابع للمشهد السياسي المغربي يلاحظ نوعا من بلقنة وهجانة التحالفات وتمييع المشهد السياسي ، كبروز نوع من الخلط بين الاشخاص والمؤسسات [١١٣] ، مما يؤدي ذلك الى ضعف الثقة في الاحزاب السياسية ، ومن هنا يبرز التحدي الاكبر الذي سيواجه الانتخابات التشريعية وهو الخشية من تيار المقاطعة للانتخابات الذي يزداد توسعا بسبب فشل الاحزاب السياسية في تلبية حاجات الشعب : من صحة وتعليم وعمل وعدالة .

الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول ،ان الحصيلة الايجابية لعمل الحكومة والنتائج الايجابية المحصل عليها في ضوء الأنتخابات الجهوية والبلدية في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ، تمنح حزب العدالة والتنمية بتقديري فرصا كبيرة لتصدر المشهد السياسي في الانتخابات التشريعية بتفوق نسبي على حزب الاصالة والمعاصرة ، مما يؤهل حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة المقبلة وأحتمالية التحالف لتشكيل الحكومة مع حزب الاصالة والمعاصرة وهو المرجح او التحالف مع حزب الاستقلال والاحزاب الفائزة الاخرى ، ونعتقد ان ذلك هو ما تحبذه المؤسسة الملكية بضوء أستراتيجيتها التي تهدف الى تحقيق توازن سياسي في الخريطة السياسية المغربية في ظل الظروف الدولية والاقليمية والوطنية الراهنة ، فضلا عن ان حزب العدالة والتنمية حزب ذو توجه اسلامي أصلاحي معتدل يقر بالحداثة ، هذه السمة تتناغم في هذه المرحلة الصعبة والصفة التي يتميز بها النظام السياسي في المغرب بكون الملك أميرا للمؤمنين مما يضفي عليها قوة على قوتها ، وبهذا يتمكن النظام السياسي من الحد من النفوذ السياسي الاسلامي والمتطرف ، وبالمقابل أستثمارهم من قبل السلطة لقدرتهم على أمتصاص الغضب الشعبي ، وبهذا تضمن المؤسسة الملكية القيادة والسيطرة وتحقيق التوازن السياسي في الخريطة السياسية المغربية .

الهوامش والإحالات

١. خطاب الملك الحسن الثاني للشعب المغربي بتاريخ ٣١ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ بمناسبة الانتخابات الجماعية " خطب وندوات "، المجلد الرابع عشر ،ص٣٨٠ .
٢. محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب ، النشأة ، التطور ، الآفاق ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد٣٤٣ /أيلول/ ٢٠٠٧ ، ص٩٦ .
٣. رشيد مقتدر،المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين المغاربة ،مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣١٤ لسنة ٢٠٠٥ ، ص:٤٦
٤. سعد الدين العثماني، الدين والسياسة، تمييز لا فصل ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٢، ص،١٣٣.
٥. البشير المتاقي، الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية في المغرب، حركة التوحيد والاصلاح، وحزب العدالة والتنمية نموذجاً، الدار البيضاء ٢٠٠٩ ، ص٢٣٩ .
٦. إبراهيم عراب، الإسلام السياسي والحداثة، مطابع افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٠ ، ص،١٣١ .
٧. حوار أجرته جريدة (العصر) بعددها الأول سنة ١٩٩٧، مع (عبد الله باها) نقلاً عن: البشير المتاقي / مصدر سبق ذكره ص ٣٠٧.

٨. رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين المغاربة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.
٩. البشير المتاقي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧.
١٠. المصدر نفسه، ص٢٩٨.
١١. عبد الحكيم أبو اللوز، الإسلاميون والمشاركة السياسية: دراسة وتقييم لمشاركة الإسلاميين في المغرب، الدار البيضاء ، ٢٠٠٧، ص٥.
١٢. رشيد مقتدر، مصدر سبق ذكره، ص٦٠ .
١٣. البشير المتاقي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٨.
١٤. المصدر نفسه ، ص٣٣٦
١٥. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية المغربية السادسة : رصد وتحليل ، مجلة سياسات عربية ، الدوحة ، العدد ١١/ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ ، ص:٧٦ .
١٦. الخطة الوطنية من أجل ادماج المرأة في التنمية أو مشروع (سعيد السعدي كاتب الدولة المكلف بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة بحكومة عبد الرحمن اليوسفي (١٩٩٨-٢٠٠٢)بالتعاون والتشاور مع مستشارة الملك زليخة الناصري، وبخصوص التنسيق بينهما ينظر الرابط: Malik Zeghal,Lesisl amistes maro cains, Le defi a La monarchie(Casa blanca:Le fennec, 2005), p.247
١٧. البشير المتاقي، مصدر سبق ذكره، ص٣٤١ .
١٨. المصدر نفسه، ص ٣٦٨-٣٦٩ .
١٩. محمد الراوي ، الأحزاب السياسية المغربية تدين تفجيرات الدار البيضاء، جريدة الشرق الأوسط ،العدد ٨٩٣٧ في ١٨/مايو ٢٠٠٣ .
٢٠. المصدر نفسه .
٢١. سعد الدين العثماني، الدين والسياسة: تمييز لا فصل ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
٢٢. ـ المصدر نفسه ، ص١٣٣ .

٢٣. محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب، النشأة، التطور، الآفاق، مصدر سبق ذكره، ص:٩٦ .
٢٤. المصدر نفسه ، ص ٩٦-٩٧.
٢٥. محمد جمال عرفة، انتخابات المغرب والتعايش بين السلطة والإسلام، ينظر الرابط : http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/10/article03.shtml

٢٦. محمود صالح الكروي، الحركة الإسلامية في المغرب ، مصدر سبق ذكره، ص٩٧
٢٧. عبد الإله بنكيران، يكتب عن حزب العدالة والتنمية والحكومة المقبلة/ جريدة التجديد ، الرباط ، بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣ .
٢٨. امحمد جبرون، الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية في المغرب، نشر يوم ٢٠١٠/٣/١٤ ،ينظر الرابط : www.onIslam.net/arabic/islamyoon/opinions/1136htmI.16-79-14-03-2010-18 .
٢٩. محمد جمال عرفة ، انتخابات المغرب والتعايش بين السلطة والإسلام، ينظر الرابطhttp://www.Islamonline.net/arabic/politics/2002/10/articls03.shtmI
٣٠. عبد الإله بنكيران ، مصدر سبق ذكره .
٣١. توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢٧٤ .

٣٢. اتخذت مجموعة من الدول عدة تدابير لتحقيق المساواة في دخول المرأة لمواقع القيادة بالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية عبر نظام الكوتا (الحصة) .
٣٣. المرأة المغربية والمشاركة السياسية(موقع الفارابي)، ينظر الرابط:
http://www.alfarabe.org/page/mar/2003 ؛ محمد بن هلال: المشاركة السياسية للمرأة في المغرب، بين المعوقات وسبل التجاوز، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد ٢٩/شتاء٢٠١١، بيروت، ص:١٢٩
٣٤. - سعيد بنسعيد العلوي، شروط المصالحة مع السياسة في المغرب، منشورات الزمن ، الدار البيضاء، العدد: ١٥ ، ٢٠٠٦ ، ص ٧ – ٨ .
٣٥. المصدر نفسه ، ص٨-٩ .
٣٦. ان ارتفاع نسبة المشاركة بالانتخابات في البوادي مقارنة بالمدن، ليس لارتفاع الوعي السياسي والشعور بالمواطنة، و إنما يعود لكون الانتخابات بالبوادي، تعتبر إحدى واجهات تصفية الحسابات الشخصية والقبلية وميادين لتصريف الاحتقانات الموجودة وإثبات الذات أمام الخصوم اللذين ينحدرون بالاعتبارات القبلية والأصول الاجتماعية، وليس بناءً على الانتماءات السياسية والخيارات الايديولوجية، وبهذا الجو المشحون والمصحوب بأعمال عنف و ممارسات لا تمت بصلة للمنطق الديمقراطي ، ينظر: سعيد بن سعيد العلوي شروط المصالحة مع السياسية في المغرب ، المصدر نفسه ،ص٩.
٣٧. المصدر نفسه، ص١٠.
٣٨. توفيق المديني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦-٢٧٧ .
٣٩. عبد العالي حامي الدين ، زعماء الأحزاب المغربية والدستور، مفارقات وغرائب، جريدة الأخبار اللبنانية يوم ٢١/يونيو/٢٠١١ .
٤٠. هذه المقترحات جعلت حزب العدالة والتنمية يحتل المرتبة الأولى من بين جميع الفرق النيابية بنسبة ٢٢,٩٣% .
٤١. البشير المتاقي ، مصدر سبق ذكره، ص:٤٢٤ .
٤٢. المصدر نفسه ، ص٤٣٠ .
٤٣. المصدر نفسه ، ص٤٣١.
٤٤. ادريس لكريني ، الانتخابات التشريعية في المغرب (أيلول – سبتمبر ٢٠٠٧) ، دروس ودلالات ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٤٥/تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص٧٧-٧٨ .
٤٥. مصطفى محسن ، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للابعاد والدلالات ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٧/ شتاء ٢٠٠٨ ، بيروت ، ص١٠ .
٤٦. سعد الدين العثماني، الدين والسياسة ، تمييز لا فصل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣ .
٤٧. عمرو حمزاوي ، حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها ، اوراق كارينغي ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، برنامج الشرق الأوسط العدد ٩٣ تموز ٢٠٠٨ ، ينظر الرابط : http://www.carnegieendownment.org/programs/arabic
٤٨. محمد منار ، تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب و ديمقراطيتها، حالة المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ٣٠/ربيع ٢٠١١ ، ص٩١ .
٤٩. ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .
٥٠. المصدر نفسه ،ص٧٩.
٥١. المصطفى صويلح، المشروعية الحقوقية: مدى احترام إرادة الشعب وتحقيق العدالة نموذجاً ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، العدد ٤٨/ ربيع ٢٠١١ ، ص٢١ .

٥٢. عمرو حمزاوي ، حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، مصدر سبق ذكره .
٥٣. ادريس لكريني ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ .
٥٤. محمد الرضواني، تشكيل الحكومة في المغرب: المنهجية الديمقراطية والحسابات السياسية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٧/ شتاء ٢٠٠٨ ، بيروت ، ص٣٧ .
٥٥. محمد بن هلال ، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد٢٩ شتاء ٢٠١١ ، ص١٣٠ .
٥٦. المصطفى صويلح ، مصدر سبق ذكره، ص١٩
٥٧. بلال التليدي ، الإسلاميون وتوسيع المشاركة السياسية في المغرب،جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، العدد ١٢٦٦٥ في ٢٠١٣/٨/١ ، ص٩ .
٥٨. المصطفى صويلح، مصدر سبق ذكره ،ص٢٨
٥٩. ادريس لكريني، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩
٦٠. المصدر نفسه ، ص٨٧-٨٨
٦١. حوار أجراه حسن الأشرف مع الباحث ادريس لكريني ، نشر يوم ٢٠٠٧/٩/٩ ، ينظر الرابط:
http www.Islam todoy. Net
٦٢. ينظر: RKia Elmossadeq , Les Labyrinthes del alteranance: Rupture ou contionuite
Casablanca: impr. Najah el Jadida , 1999) , et Belkassem Belouchi , La Alternance: Lesmots et les choses (casablanca: Afrique – orient, 2002
٦٣. Mustupha Sehimi: Les elections Legislatives au marocoo , Maghreb – machrek, no. 107 (1985). pp.15-47
٦٤. عمرو حمزاوي، مصدر سبق ذكره .
٦٥. بلال التليدي ، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود والتحديات ، تدبير الحكم (تونس، مصر ، المغرب ، اليمن)، مركز النماء للبحوث والدراسات ، بيروت، ٢٠١٢ ، ص١٦٢.
٦٦. عبد الرحيم العلام ، هل تراجعت شعبية حزب العدالة والتنمية عند المغاربة ؟ نشر يوم ٢٠١٤/١٠/٢٧ ينظر الرابط :
www.hespress.Com/orbites/244717.htmi
٦٧. رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم، مجلة سياسات عربية ، الدوحة ، العدد ٣ يوليو / ٢٠١٣ ، ينظر الرابط:
www.dohainstitute.orgll
٦٨. المملكة المغربية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٥٩٦٤ يوم ٣٠/يوليو ٢٠١١
٦٩. حكيم بن شماس ، العدالة والتنمية بين التأخر الفكري وحيوية التاريخ ، نشر يوم ٢٧/فبراير ٢٠١٥ ، ينظر www.febrayer.com
٧٠. أحمد الشقيري الديبي ، ماذا حققت مدرسة العدالة والتنمية للمغرب والمغاربة ؟ ، نشر يوم ٢٠١٢/١٠/٢ ، ينظر الرابط :
www.hespress.com/writers/264005
٧١. محمد ضريف ، العدالة والتنمية ضحية التضخيم الإعلامي، نشر يوم ١٤/ديسمبر ٢٠٠٧ ينظر الرابط :
2282www.hespress.com/interviews/
٧٢. محمود معروف ، بعد فوز حزب العدالة والتنمية المغربي يواجه امتحانات صعبة ، نشر يوم ٢٨/نوفمبر ٢٠١١ ، ينظر الرابط:
ww.Swissinfo.ch/ar&/31611410

٧٣. عبد الحق ريكي ، الصندوق عوض الشارع السياسي وقبل الاجتماعي ، نشر يوم ٢٠١٤/٨/٣٠ ، ينظر الرابط:
Moheet.com/2015/5/28/22839٣٤
٧٤. مارتينا صبرا ، لم يعد الإسلاميون في المغرب كما كانوا قبل عشرين عاماً ،نشر يوم ٢٠١١/٢/١٦، ترجمة يوسف حجازي ، ينظر الرابط: ar.qantara.de/print/2690
٧٥. خالد بن الشريف ، حكومة (الربيع المغربي) ، السياق والحصيلة ،نشر يوم ٢٤/مارس ٢٠١٥ ، ينظر الرابط:
www.SasaPost.com.author/Khalid-bin-al-sharif
٧٦. محمد اليوبي ، حكومة بنكيران ... ثلاث سنوات من الوعود والانتظار ، نشر يوم ١/ديسمبر ٢٠١٤) ، ينظر الرابط:m.flashpress.ma/safazat/129
٧٧. نشريوم ٢٧/تشرين الثاني/ ٢٠١١ ، ينظر الرابط: www.pyxicom.com
٧٨. المصدر نفسه ؛ وينظر الرابط: www.Israge,net/ar/index.php/word
٧٩. سهام اشطو ، العدالة والتنمية لن يكون طريقه سهلا مفروشاً بالورود لتكرار فوز النهضة ، جريدة " دويتشه فيله الالمانية DW "ليوم ١٤ / ١١/ ٢٠١١.
٨٠. ادريس هاني، فاز حزب العدالة والتنمية فهل سيستمر أمينه العام ؟ نشر يوم ٢٠٠١/١١/٢٧) ، ينظر الرابط :
www.hespress.com/writers/264131/.htmi:
٨١. محمود معروف، بعد فوزه ، حزب العدالة والتنمية المغربي يواجه امتحانات صعبة ، نشر يوم ٢٨/ نوفمبر ٢٠١١
، ينظر الرابط : www.swissinfo.ch/srs/3/611410
٨٢. محمد ضريف ، العدالة والتنمية ضحية التضخم الإعلامي. ، نشر يوم ١٤/كانون الاول ٢٠٠٧ ينظر الرابط
www.hespress.com/interviews/2282.htmI
٨٣. محمود صالح الكروي ، الانتخابات التشريعية في المغرب، دروس وعبر ، نشر يوم ٢٠١١/١١/٢٣ ،ينظر الرابط:
? Id=2014 www.alnoor.Selauthor.asp
٨٤. المصدر نفسه .
٨٥. محمد انفي ، الاستثناء المغربي في ظل حكومة بنكيران ، نشر يوم ١٢/يونيو ٢٠١٣ ، ينظر الرابط :
/news 9963www.fasfpress.net
٨٦. سونيا حجازي ، حزب العدالة والتنمية في مصيدة الحكم نشر يوم ٢٠١٢/١٢/٩ ، ترجمة (صفية مسعود) ينظر الرابط :
Ar. Qantra.de/Print mail/269٥
٨٧. سهام اشطو ، العدالة والتنمية لن يكون طريقه سهلا مفروشاً بالورود / مصدر سبق ذكره .
٨٨. ميلود بالقاضي، على هامش فوز حزب العدالة والتنمية ، ينظر الرابط:
www.hespress.comlo
٨٩. حديث أجرته صحيفة الشرق الأوسط مع عبد الإله بنكيران ، يوم ١/يونيو ٢٠١٣.
٩٠. المصدر نفسه .
٩١. رشيد مقتدر، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم ، مجلة سياسات عربية ، الدوحة ، العدد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ .ص٧-٨.
٩٢. أحمد الشقيري الديبي ، ماذا حققت مدرسة العدالة والتنمية للمغرب والمغاربة ؟ ،نشر يوم ٢٠١٢/١٠/٢ ينظر الرابط : www.maghress.com/hespress/63734

٩٣. ادريس هاني ، فاز حزب العدالة والتنمية ، فهل سيستمر أمينه العام ، مصدر سبق ذكره .

٩٤. علي أنزولا ، العدالة والتنمية المغربي ، رضا القصر قبل ثقة الشعب، نشر يوم ٢٠١٥/٤/١ ينظر الرابط: ar/qantara.de/dossier/hzb-IbI-withmy-Imgrby

٩٥. [١]- ادريس هاني ، مصدر سبق ذكره .

٩٦. المصدر نفسه .

٩٧. علي انزولا ، العدالة والتنمية المغربي ... رضا القصر قبل ثقة الشعب ، مصدر سبق ذكره.

٩٨. ادريس هاني ، مصدر سبق ذكره.

٩٩. عماد ستيتو ، . الإسلاميون في المغرب تجربة براغماتية محافظة، ينظر الرابط :
orientxxi.info/magazine/089I

١٠٠. المصدر نفسه .

١٠١. خالد زهوي ، بركة الحكومة لن تتخلى عن دعم المواد الأساسية بشكل تام طيلة مدة ولايتها ، نشر في (جريدة أخبار اليوم) يومي ١٠/٩ شباط/فبراير ٢٠١٣.

١٠٢. محمد الرضواني ، الحكومة التي تلتقط كل شيء محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور ٢٠١١ ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدوان ٤٣-٤٤ (صيف – وخريف)٢٠١٤

١٠٣. العدالة والتنمية ، يبدأ الاستعدادات للانتخابات التشريعية في المغرب .ينظر :
http://www.huffpostarabi.com/2015/09/06/story_n_8095394.html

١٠٤. المصدر نفسه.

١٠٥. من هذه الاحزاب : الوحدة والديمقراطية، الإصلاح والتنمية، المجتمع الديمقراطي، التجديد والإنصاف، الشورى والاستقلال، الوسط الاجتماعي، الحرية والعدالة الاجتماعية، النهضة والفضيلة، الديمقراطي الوطني، العمل، العهد الديمقراطي، الديمقراطيون الجدد، المغربي الليبرالي، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، القوات المواطنة، البيئة والتنمية، العهد الديمقراطي، الاتحاد المغربي للديمقراطية، المؤتمر الوطني الاتحادي.ينظر: الطاهر الطويل ،الانتخابات التشريعية في المغرب ٢٠١٦ ، جريدة القدس العربي ، لندن ، يوم ١٠/١ / ٢٠١٦ ، ينظر الرابط :
http://www.alquds.co.uk/?p=606784

١٠٦. سعيد الصديقي،المغرب ، رهانات انتخابات مجلس النواب في أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠١٦، مركز الجزيرة للدراسات ، في ١٨ / سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦ ،ص٢.

١٠٧. ينظر: انتخابات المغرب التشريعية :أحتمالان لا ثالث لهما ..
http://www.almodon.com/arabworld/2016/3/20

١٠٨. ينظر : البوابة أخبار http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3

١٠٩. http://democraticac.de/?p=37715
http://www.elections.ma/elections/legislatives/corps_electoral.aspx

١١٠. ينظر : http://arabic.news.cn/2016-09/07/c_135670231.htm

١١١.ينظر : http://democraticac.de/?p=37715

١١٢.سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

١١٣. نورالدين التقاوي ، انتخابات ٧ أكتوبر بالمغرب وسؤال المشاركة السياسية ، جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، العدد ١١٤٢٦ في ٢٢ / ٩ / ٢٠١٦ ،ص٦ .